

# بلاغ

تداول المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) في اجتماعه بتاريخ 30 يونيو 2018 مجموعة من القضايا التنظيمية مركزيا وقطاعيا، ومجموعة من الملفات المطلوبة في إطار مواصلة الحوار مع الوزارة الوصية بعد مدة طويلة من انسداد الحوار القطاعي منذ 5 مارس 2018 إلى حدود 21 يونيو 2018 وكذا اجتماع 29 يونيو 2018 حيث تم التفاوض في جدول الملفات والقضايا العالقة وأهمها:

1. ملف أساتذة التعليم الإعدادي الذي سبق لهم أن كانوا معلمين ومكلفون بالتدريس قبل فاتح يناير 2011 والمقبلون على التقاعد (وعدددهم 129)... ملف تمت تسويته.
2. إحداث إطار متصرف تربوي: تم إحداث الإطار ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 14 يونيو 2018، وسيستفيد من هذا الإطار الجديد خريجو مسلك الإدارة التربوية. أما بخصوص إمكانية استفادة المكلفين بالإدارة بالإسناد (المديرون، الحراس العامون، النظار، مديرو الدروس) لا زال الخلاف قائما مع الإدارة حول سبل هذه الاستفادة، مع اقتراح خلق إطار يعادل إطار متصرف تربوي لملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين.
3. ترقية الأطر الحاصلة على شهادة مهندس دولة الذين اجتازوا المباريات المهنية 2015/2014 (الترقية بالشهادات) للترقي إلى إطار أساتذة الثانوي التأهيلي سلم 11 (عدددهم 65). الملف قيد التسوية وتمت مر اسلة الحكومة من أجل تسويته بصفة استثنائية.
4. ترقية الحاصلين على شهادات جامعية من دول أجنبية بموجب مباريات (عدددهم يفوق 80). تمت تسوية الملف.
5. تسريع وتيرة العمل في النظام الأساسي من أجل إنهاء محاوره.
6. تسوية ملف الأساتذة الذين تم توظيفهم في السلمين 7 و8 (ضحايا النظامين).
7. تسريع وتيرة ترقي الأطر المرتبة في الدرجة 3 السلم 9 (الزنزانة 9).
8. تغيير الإطار للمكلفين خارج إطارهم الأصلي من خلال فتح سلك خاص بهذه الفئة للمكلفين لمدة أربع سنوات على الأقل والحاصلين على الإجازة (في انتظار تحسين العرض الوزاري).
9. ملف المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين.
10. الترقية بالشهادات الجامعية.
11. ملف حاملي الدكتوراه.
12. الأساتذة المتدربون المرسبون (159 حالة)
13. المبرزون.
14. المتعاقدون.
15. الأجور والتعويضات.
16. احتساب الأقدمية للعرضيين.
17. المفتشون.
18. المتفقدون.

وإذ يسجل المكتب الوطني بإيجابية عودة الوزارة الوصية إلى طاولة الحوار وبداية النقاش حول الملفات العالقة فإنه يسجل:

• رغم التعثر والتأخر في الحوار حول الملفات المستجعة، فإن المكتب الوطني متفائل نسبياً حول تفاعل الوزارة فيما يخص ملف الإدارة التربوية خاصة المسلك والإسناد لإيجاد حل عاجل وعادل لهذه الفئة وكذا إمكانية وضرة تطبيق نفس المنهجية فيما يتعلق بملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين في انتظار حل نهائي.

• ضرورة الاستجابة لاقتراح النقابة الوطنية للتعليم الداعي إلى زيادة السنوات الاعتبارية وتحسين تاريخ مفعول الترقية ليشمل جل فئة ضحايا النظامين الأساسيين لإيجاد حل جذري ونهائي لهذه الفئة التي عانت الأمرين.

• تأكيد ضرورة إدماج الموظفين الذين فرض عليهم التعاقد ورفض قانون موظفي الأكاديميات.

• كما يؤكد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش ضرورة استجابة الحكومة لتنفيذ ما تبقى من اتفاقية 26 أبريل 2011 وخاصة فتح درجة جديدة كمدخل حقيقي لاسترجاع الثقة في قطاع التعليم وباقي قطاعات الوظيفة العمومية والقطاع الخاص لمواصلة بناء حوار حقيقي وفعال في إطار التراكم الديمقراطي الذي بدأ منذ نهاية القرن الماضي.

• كما سجل المكتب الوطني استياء كبير الأحكام القاسية ضد نشطاء حراك الريف، وفي هذا الإطار يطالب بإطلاق سراح كل معتقلي الحراك ومساندة كل المبادرات الرامية إلى حل هذا الملف بكل الوسائل، والاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية في أفق مواصلة البناء الديمقراطي وخلق مناخ مصالحة حقيقية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنقابي.

والمكتب الوطني إذ يخبر الشغيلة التعليمية بهذه المستجدات، فإنه يخبر كذلك أن الحوار في بدايته، وسيتم عقد لقاءات يومي 6 و 11 يوليوز 2018 لمواصلة الحوار وتقديم اقتراحاتنا حول مجمل النقاط الواردة أعلاه من أجل تحسين العرض الوزاري والوصول إلى حلول جذرية تنهي المطالب الفئوية في أفق صياغة نظام أساسي جديد يستجيب لتطلعات الشغيلة التعليمية من أجل إصلاح حقيقي وشمولي للمنظومة ويستجيب لتطلعات الشعب المغربي من أجل تعليم جيد في مستوى العصر.

**المكتب الوطني**

**الدار البيضاء : 30 يونيو 2018**

